: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v4i41.625

TJFPS

41

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

"خور عبد الله والسياسة الخارجية العراقية: بين الضغوط الداخلية والتوازنات الإقليمية

" Khor Abdullah and Iraqi Foreign Policy: Between Domestic Pressures and Regional Balances"

Muna Jabbar Khudhair [a]
Damayir Joudah Brahan [b]
University of Kufa / College of Archaeology [a]
Al-Qasim Green University [b]

م.م منى جبار خضير [a1] *
م.م ضمائر جوده براهان [b]
جامعة الكوفة/ كلية الاثار [a]
جامعة القاسم الخضراء [b]

Article info.

Article history:
- Received 07 Jun. 2025
-Received in revised form 15 Jun .2025
- Final Proofreading 20 Jul. 2025
- Accepted 23 Nov. 2025
- Available online:31 Dec.2025

Keywords:
- Khawr Abdullah
- Iraqi foreign policy
- regional balances
- national sovereignty
- UN Security Council

©2025. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: This research examines the Khawr Abdullah dispute as one of the most complex issues in Iraqi foreign policy after 2003, given its constitutional, domestic, regional, and international dimensions. The first section focuses on internal factors shaping Iraq's stance، including the constitutional and political debates surrounding the 2012 agreement, the role of public opinion and social movements, and the economic considerations linked to strategic projects such as the Grand Faw Port. The second section analyzes regional and international dynamics، starting with Iraqi–Kuwaiti relations، the influence of Iran and the Gulf Cooperation Council، and the role of external intervention، particularly the United Nations Security Council and major powers such as the United States and China. The study concludes that the Khawr Abdullah case represents a complex intersection of domestic and external interests، highlighting Iraq's limited capacity to formulate an independent foreign policy under overlapping pressures.

[1*]**Corresponding Author:** Muna Jabbar Khudhair, Damayir Joudah Brahan **,EMail:** monaj.alukaili@uokufa.edu.iq, damayir.joudah@uoqasim.edu.iq **,Tel:**07819035805 ,07835789741**,** **Affiliation**: University of Kufa / College of Archaeology**,** Al-Qasim Green University/University Presidency_Central Academic Promotions.

معلومات البحث :

:تواريخ البحث

- الاستلام: 3 حزيران 2025
- الاستلام بعد التنقيح 15 حزيران 2025
- التدقيق اللغوي 20 تموز 2025
- القبول: 23 تشرين الثاني 2025
- النشر المباشر: 31 كانون الأول2025

الكلمات المفتاحية :

- خور عبد الله
- السياسة الخارجية العراقية
- التوازنات الاقليمية
- السيادة الوطنية
- مجلس الأمن الدولي

الخلاصة: يتناول هذا البحث قضية خور عبد الله بوصفها أحد أكثر الملفات تعقيدًا في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، وذلك لما تحمله من أبعاد دستورية وسيادية وضغوط داخلية، وتوازنات إقليمية ودولية، حيث يركز المبحث الأول على العوامل الداخلية المؤثرة في صياغة الموقف العراقي، مثل الجدل الدستوري والسياسي حول اتفاقية 2012، ودور الرأي العام والحركات الاجتماعية، فضلًا عن الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بمشاريع استراتيجية كميناء الفاو الكبير. أما المبحث الثاني فيحلل أبعاد التوازنات الإقليمية والدولية، بدءًا من طبيعة العلاقات العراقية–الكويتية، مرورًا بالموقف الإيراني والخليجي، وصولًا إلى التدخل الخارجي المتمثل بدور مجلس الأمن والقوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين. يخلص البحث إلى أن ملف خور عبد الله يمثل نموذجًا مركبًا لتقاطع المصالح الداخلية والخارجية، وأنه يعكس محدودية قدرة العراق على صياغة سياسة خارجية مستقلة في ظل الضغوط المتشابكة.

المقدمة:

يعدّ ملف خور عبد الله واحدًا من أكثر الملفات حساسية في العلاقات العراقية–الكويتية لما يحمله من أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية تتجاوز حدود الثنائية بين البلدين لتتداخل مع التوازنات الإقليمية والدولية. فمنذ توقيع اتفاقية 2012، ظل هذا الملف محورًا للجدل الداخلي في العراق حيث تباينت المواقف بين القوى السياسية والشارع العام، ما جعل الاتفاقية أداة للتجاذب بين اعتبارات السيادة الوطنية ومتطلبات الالتزامات الدولية، وتزداد أهمية هذا الموضوع نظرًا لارتباطه المباشر بالمشاريع الاستراتيجية وعلى رأسها ميناء الفاو الكبير في العراق وميناء مبارك الكبير في الكويت، مما يفتح الباب أمام تنافس بحري ذي أبعاد جيوسياسية، كما أن تأثيرات إيران ومجلس التعاون الخليجي تبرز بوضوح في هذا السياق حيث يسعى كل طرف لتعزيز مكانته في معادلة أمن الخليج وممراته البحرية، وعلى المستوى الدولي، مثّل تدخل مجلس الأمن عبر قراراته – وخصوصًا القرار 833 – نقطة تحول في رسم الحدود البحرية بين العراق والكويت، في حين ظل الدور الأمريكي والصيني مؤثرًا في صياغة التوازنات الإقليمية سواء عبر الضغوط السياسية أو عبر الاستثمارات الاقتصادية في مشاريع الموانئ والطاقة.

أهمية البحث: يسعى هذا البحث إلى تحليل أبعاد اتفاقية خور عبد الله من خلال مستويين: الداخلي (الضغوط السياسية والدستورية، الرأي العام، الاعتبارات الاقتصادية)، والإقليمي (التوازن العراقي–الكويتي، الموقف الإيراني والخليجي)، والدولي (دور مجلس الأمن والتدخلات الكبرى).

إشكالية البحث: تنبع إشكالية هذا البحث من التعقيد البنيوي الذي يحيط بملف خور عبد الله في السياسة الخارجية العراقية، حيث يتقاطع فيه البعد الداخلي المتمثل في الانقسامات السياسية والجدل الدستوري والرأي العام، مع البعد الإقليمي والدولي الذي تهيمن عليه توازنات القوى في الخليج العربي ومصالح الفاعلين الدوليين. ورغم مرور أكثر من عقد على اتفاقية 2012 بين العراق والكويت، فإن هذا الملف ما يزال يثير جدلاً سياسيًا وسياديًا داخل العراق، ويعكس محدودية قدرة الدولة على بلورة موقف خارجي مستقل في ظل القيود الإقليمية والضغوط الدولية.

ومن ثم، تتمحور الإشكالية الرئيسة حول السؤال التالي: كيف أسهمت التفاعلات بين الضغوط الداخلية والتوازنات الإقليمية والدولية في تشكيل ملامح السياسة الخارجية العراقية تجاه قضية خور عبد الله، وإلى أي مدى حدّت هذه التفاعلات من استقلالية القرار السيادي العراقي؟

فرضية البحث: وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها : أن تداخل الضغوط الداخلية مع التوازنات الإقليمية والدولية حدَّ من استقلالية السياسة الخارجية العراقية تجاه خور عبد الله، وأن ضعف البنية المؤسسية الداخلية جعل القرار العراقي خاضعًا لتأثيرات خارجية تفوق اعتبارات السيادة الوطنية .

مناهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يستند البحث فيه إلى مقاربة تحليلية بغية تقديم قراءة أكاديمية معمقة تساهم في فهم ديناميات هذا الملف وانعكاساته على السياسة الخارجية العراقية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين ويشمل كل مبحث ثلاث مطالب وهي كالتالي: فقد تطرق المبحث الاول الى الضغوط الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية العراقية تجاه خور عبد الله وشمل المطلب الأول: البعد الدستوري والسيادي اما المطلب الثاني فتطرق الى الرأي العام والحركات الاجتماعية اما المطلب الثالث فقد تطرق الى الاعتبارات الاقتصادية والتنموية، اما المبحث الثاني فقد تناول التوازنات الاقليمية وابعادها في السياسة الخارجية العراقية ايضا تم تقسيمه الى ثلاث مطالب فتطرق المطلب الأول الى البعد العراقي–الكويتي، اما المطلب الثاني فتناول التأثير الإيراني والخليجي، اما المطلب الثالث فتناول البعد الدولي والتدخل الخارجي.

المبحث الأول

الضغوط الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية العراقية تجاه خور عبد الله

ان ملف اتفاقية خور عبد الله برز كأحد القضايا ذات الإشكالية في العلاقات المتبادلة بين العراق والكويت المعاصرة، فقد جمع بين أبعاد قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية معقدة، حيث ارتبط هذا الملف بمسائل السيادة الوطنية وتفسير النصوص الدستورية و ارتبط بدور القوى السياسية والضغط الشعبي، إضافة إلى انعكاساته المباشرة على مشاريع التنمية والتجارة البحرية، ومن هنا برز الجدل البرلماني والقانوني حول الاتفاقية بعده نموذجًا لتداخل العوامل الداخلية والخارجية في رسم مسار القضايا الحدودية و الاستراتيجية، مما جعلها موضوعًا مهما وخصبًا للدراسة والبحث والتحليل الأكاديمي.

المطلب الأول: البعد الدستوري والسيادي

اولا: الجدل القانوني حول اتفاقية خور عبد الله في البرلمان العراقي

لقد تم عقد وتوقيع اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله بين دولة العراق ودولة الكويت في عام 2013، وقد أثارت هذه الاتفاقية جدلاً قانونياً وسياسياً واسعاً في العراق، ففي 4 سبتمبر عام 2024 أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية قراراً بعدم دستورية قانون تصديق الاتفاقية رقم 42 لسنة 2013، استناداً إلى عدم تحقيق شرط أغلبية الثلثين في مجلس النواب العراقي، كما ينص عليه الدستور العراقي في المادة 61/رابعاً من الدستور، وان هذا القرار قد أثار انقساماً واسعا بين القوى السياسية والقانونية في العراق[1]

فنرى بعض المواقف القانونية والسياسية التي تأججت في العراق حول هذه الاتفاقية ومنها رأي المحكمة العراقية الاتحادية العليا التي اعتبرت أن التصويت على قانون التصديق لم يتم وفقاً للإجراءات الدستورية مما يجعل هذا الاتفاق غير دستوري، أما رأي رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي القاضي فائق زيدان فيرى أن هذه الاتفاقية شرعية وملزمة وأن قرار المحكمة الاتحادية بأمر الغائها يتجاوز نصوص الدستور وقد أشار إلى أن هذه الاتفاقية قد استندت إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 833 لسنة 1993 و الذي تم فيه تحديد الحدود

[1] _ شذا خليل، الجوانب القانونية والدستورية لإلغاء اتفاق خور عبد الله: السيادة العراقية عند مفترق طرقا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 21 أبريل/ 2025، متاح على الرابط التالي : https://rawabetcenter.com.

البحرية بين العراق والكويت وأن هذه الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ وأصبحت ملزمة بموجب مبدأ " pacta sunt servanda" ويعني هذا المصطلح بمعنى (يجب الالتزام بالاتفاقيات).

وقد شهد العراق رد فعل قوي متمثل بقيام تظاهرات واسعة في بعض المدن احتجاجاً على الاتفاقية وقد اعتبرها البعض تهديداً للسيادة الوطنية، ففي أبريل 2025، قدم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء العراقي طعنين أمام المحكمة الاتحادية مطالبين بالعدول عن قرارها بإلغاء الاتفاقية، وفي 30 /أبريل/ 2025، أجلت المحكمة البت في الدعوى مما أدى الأمر الى ترك الملف مفتوحاً بين الرفض والقبول[1] ، وتمثل رد الفعل الكويتي بمساعد وزير الخارجية الكويتي فقد أعلن عن استيائه من قرار المحكمة الاتحادية حيث قام بتسليم مذكرة احتجاج إلى السفير العراقي معتبراً أن الحكم يتضمن حيثيات تاريخية غير دقيقة .

ثانيا: دور القوى السياسية في توظيف الملف (خور عبد الله) كأداة للضغط السياسي الداخلي: ويتمثل بعدة نقاط وهي كالتالي:

1. التوظيف السياسي للملفات كآلية ضغط داخلي : نرى أن القوى السياسية كثيراً ما تُحوّل الملفات القانونية والسياسية ذات الحساسة إلى أدوات ضغط داخلية تستخدم لإضعاف الخصوم وتعزيز النفوذ، ويسمى في المفهوم السياسي بالتوظيف السياسي للقانون، حيث يتم استغلال النصوص والمؤسسات القانونية لإضفاء شرعية على ممارسات ذات أهداف حزبية أو سلطوية في الدولة مما يؤدي إلى فقدان الدولة حياديتها وهيبتها و بذلك يضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات كافة[2].

بعد عام 2003، قامت القوى السياسية بتوظيف عدة أمور في زيادة الضغط لصالحها و منها الوظائف الحكومية والمشاريع العامة واستخدامها كأدوات انتخابية، حيث قامت بمنح التعيين في أجهزة الدولة أو منح العقود والمناقصات على أساس ولائي حزبي أكثر من الكفاءة أو الحاجة الاقتصادية وان كل هذه الممارسات

[1] _ يوسف العلي، اتفاق "خور عبد الله" لتنظيم الملاحة مع الكويت.. شرعي أم تجاوز على الدستور؟، الاستقلال، 2025/7/30، متاح على الرابط التالي : _ : https://www.alestiklal.net.

[2] _ بدر النعيمي، التوظيف السياسي لل قانون... أداة للحكم، مؤسسة مواطن للدراسات، 16/ مارس /2018، متاح على الرابط التالي : https://muwatin.net.

أسهمت في ترسيخ ثقافة الزبائنية السياسية مما أدى إلى أضعف الثقة بالعملية الانتخابية وامتناع العديد من المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية[1].

2. المال السياسي واستغلال موارد الدولة: تقوم القوى السياسية باستخدام موارد الدولة والمال السياسي في الحملات الانتخابية عبر شراء الأصوات أو تقديم الخدمات بشكل انتقائي، وان هذه الظاهرة تضعف نزاهة الانتخابات في النظام الديمقراطي كما أن الأحزاب ذات النفوذ العسكري والسياسي تكون أكثر قدرة على توظيف المال العام للحصول على النتائج بشكل أفضل من غيرها[2].

3. المحاصصة والتبعية السياسية: لقد اعتمد النظام السياسي في العراق على مبدأ (المحاصصة) الذي جعل من مؤسسات الدولة تُدار على أساس طائفي وحزبي، وأن هذه البنية ساهمت في تحويل المشاريع التنموية ومشاريع الخدمات إلى أدوات لتعزيز الولاءات، مما زاد من حدة الانقسامات الداخلية في العراق[3].

4. أدوات الضغط غير الرسمية: والتي تتمثل ب (الجماعات والتحالفات المسلحة): إضافةً إلى الأدوات الانتخابية والقانونية فقد لجأت القوى السياسية العراقية ايضا إلى استخدام الجماعات المسلحة أو التهديد بالقوة للضغط على الحكومة المركزية من أجل تحقيق المصالح الشخصية[4].

وان هذا الامر يؤدي الى تآكل شرعية الدولة بسبب تحويل القانون إلى أداة حزبية بدلًا عن كونه مرجعًا محايدًا بذلك يؤدي إلى انهيار الثقة الشعبية نتيجة المحاصصة والزبائنية السياسية، والتي تؤدي بدورها إلى إضعاف المجتمع المدني لصالح جماعات ضغط حزبية مرتبطة بمحاور سياسية تحقق مصالحها الشخصية لا تعمل لتحقيق المصالح الوطنية العامة.

ومن خلال ذلك نرى إن القوى السياسية في العراق توظف بعض الملفات كأداة ضغط داخلي يظهر من خلال استغلال الوظائف والمال العام انتخابيًا و المحاصصة والزبائنية والضغط غير الرسمي عبر

---

[1] _ خالد العرداوي وآخرون، التوظيف الحكومي في العراق: حلول سياسية ام اقتصادية ؟، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 12/ آب/2023، متاح على الرابط التالي : https://fcdrs.com.

[2] _ العراق.. أموال الدولة "غنائم" للدعاية الانتخابية، بغداد – سكاي نيوز عربية، 1 يونيو 2021، متاح على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com.

[3] _ حسام البقيعي ، العراق دولة ام ازمة نظام؟، **مركز رع للدراسات الاستراتيجية**، 2022، ص27.

[4] _ رضا محمدي كرجي و وسام راضي محسن طالب دكتوراه في القانون العام جامعة قم، تأثيرات الأحزاب السياسية على الوظيفة العامة في العراق و لبنان، **مجلة الجامعة العراقية**، العدد 3،(بغداد: كانون الثاني 2025)، ص 244.

الميليشيات وأن هذه الممارسات تؤدي إلى إضعاف الدولة القانونية، وتزيد من تعقيدات المشهد السياسي والاجتماعي، مما يجعل من إصلاح المؤسسات وبناء أطر قانونية محايدة قضية ضرورية.

المطلب الثاني: الرأي العام والحركات الاجتماعية

اولا: تأثير الرأي العام العراقي في تبني مواقف متشددة أو مرنة

إن الرأي العام العراقي حاله حال كل ما يحصل في دول العالم تجاه القضايا التي تخص السيادة والموارد والحدود خاصة ما تناولته وسائل الإعلام والصحافة والتلفاز وصفحات السوشيال ميديا مما يدفع صانعي القرار إلى تبنّي مواقف متشددة فكلما ارتبط الملف بصراع الدفاع عن السيادة أو رفض التنازلات بينما تزداد المرونة حينما تتوافر الكلف الاقتصادية ذات الطابع الدبلوماسي يؤدي الى احاطة القضية بوصفها التزامًا قانونيًا دوليًا لا مجال للتراجع عنه، وان استمرار انعدام الثقة في المؤسسات يعد أحد أبرز العوامل التي تؤثر في تكوين المواقف السياسية حيث تزداد قضايا الشرعية والحوكمة داخل الخطاب العام والسياسي بوصفها محددات رئيسية لخيارات الدولة والنخب بشكل متكافئ .

إن هذا الواقع يدفع باتجاه تضخيم المكاسب المرتبطة بالاصطفاف الخطابي المتشدد في الملفات الخارجية الحسّاسة، حيث تُمكّن النخب السياسية من استثمار الخطاب الشعبوي لتعزيز شرعيتها الداخلية في ظل ضعف ثقة الشارع بالدولة وعدم الثقة بها فيلجأ السياسيون الى خطابات تعبوية حساسة تمثل امتصاص لمشاعر المواطنين مما يؤدي إلى استغلال ثقتهم بالساسة دون الدولة، اما على مستوى النخبة فيؤدي إلى تذبذب تكتيكي بين الإحالة إلى القانون الدولي لإظهار المرونة والالتزام بالشرعية الأممية عند الحاجة إلى كسب الدعم الخارجي، وبين الاستثمار في خطاب تعبوي وطني كلما تصاعد ضغط الشارع أو استعيدت الذاكرة التاريخية للنزاعات مع دول الجوار[1].

ثانيًا: الحملات الإعلامية والاحتجاجات الشعبية ضد الاتفاقيات (خور عبد الله أنموذجًا)

لقد لعبت الحملات الإعلامية التي تمثلت ب(التغطيات الإخبارية و برامج الحوارات السياسية ومنصّات التواصل) دورًا كبيرا في تقييد الاتفاقية بوصفها تنازلًا سياديًا وقد تم تحشيد احتجاجات ميدانية متكررة في محافظة البصرة والعاصمة بغداد ومحافظات الوسط والجنوب، وقد تم رفع سقف المطالب نحو الإلغاء الكامل

[1] _ Crispin Smith and Michael Knights, **How Iran Aligned Militias Seized Iraq: Irregular Warfare, Lawfare and Regime** Change,SSRN,(7/ April/ 2025) , p20.

بدل المعالجة الإجرائية، وقد اعتمدت هذه الحملات على ربط الاتفاقية بتاريخ النزاع الحدودي مما أدى إلى استدعاء رموز وطنية والعمل على تكثيف بعض المفردات مثل (تم التفريط بالعراق وغيرها ويجب استرداد الحقوق البحرية للعراق) وان هذا الامر قد ولّد ضغطًا مباشرًا على السلطات التشريعية والتنفيذية وتم أعاده الملف إلى البرلمان العراقي بعد 2023 [1].

اما في تموز/2025 اندفعت موجة احتجاجات جديدة أمام القنصلية الكويتية في البصرة وساحات أخرى في بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى، مع رفع شعارات تُدين التفريط بالسيادة وتطالب بإلغاء الاتفاق مع الكويت نهائيا[2]، وان هذا الأمر يتوافق مع الحركات الاجتماعية التي يتبناها الساسة منذ 2011، وحتى الآن حيث يوفر تنظيم السيادة واعطاءها وقودًا تعبويًا عالي الفعالية ،بذلك يعمل على التأثير في حسابات النخب التي تتنوع في اختياراتها وتعاملها بين الاحتواء أو المسايرة اللفظية أو التشهير باتهامات التسييس (التدخل الخارجي) لخفض شرعية الاحتجاجات الشعبية وكسبهم لصفوفهم.

المطلب الثالث: الاعتبارات الاقتصادية والتنموية

أولًا: أهمية خور عبد الله في تنشيط التجارة البحرية والموانئ العراقية

يمثل خور عبد الله شريانًا مائيًا حيويًا للعراق حيث يعد المنفذ البحري الأهم في العراق عبر محافظة البصرة، ويرتبط مباشرة بميناء أم قصر الشمالي والجنوبي وموانئ أخرى قيد التطوير، وأن الممر يُسهم في انسيابية حركة السفن التجارية ونقل الحاويات والسلع الأساسية، مما يعمل على رفع الضغط عن الطرق البرية ذات الكلفة العالية و غير الآمنة و كما موضح في الخارطة رقم (1)، ويُنظر أيضا إلى خور عبد الله بأنه أداةً لتعزيز الإيرادات الجمركية والرسوم البحرية في العراق بما يُساعد على تقليل اعتماد العراق على عوائد النفط الخام فقط[3]، ان خور عبد الله يقع في ناحية الشمال من الخليج العربي، ويمثل فاصلًا جغرافيًا بين جزيرتي بوبيان وورية الكويتيتين من جهة، وشبه جزيرة الفاو العراقية من جهة أخرى، وان الخور يمتد داخل الأراضي

---

[1] _ نصار الحاج، اتفاقية خور عبدالله.. خبراء يفندون الادعاءات ويكشفون التضليل السياسي، واع، بغداد، 2025/27/7، متاح على الرابط التالي : https://ina.iq/ar/reports/239557-.html.

[2] _ وقفة احتجاجية أمام القنصلية الكويتية في البصرة رفضاً لاتفاقية خور عبد الله، المربد، 25 تموز 2025، متاح على الرابط التالي : https://www.al-mirbad.com/detail/185925.

[3] _ عدنان حبيب الحميدي، نجم الدين عبد الله نجم الحجاج، الأهمية الاستراتيجية للملاحة البحرية التجارية في خور عبدالله، **مجلة الخليج العربي**، العدد 4، (البصرة : 2021) ص 3_4.

العراقية ليتصل بخور الزبير الذي يحتضن ميناء أم قصر وهو أحد الموانئ الرئيسة في العراق، وتنبع أهميته أيضا من موقعه الاستراتيجي بوصفه قناة بحرية تربط الموانئ العراقية بالخليج العربي، في حين تنظر إليه الكويت باعتباره حدًا طبيعيًا يفصل أراضيها عن العراق وبسبب هذه الأهمية ظل خور عبد الله موضع خلاف تاريخي متواصل بين العراق والكويت منذ الحقبة العثمانية وحتى يومنا.

خارطة (1) موقع خور عبدالله وإطلالة السواحل العراقية في الخليج العربي

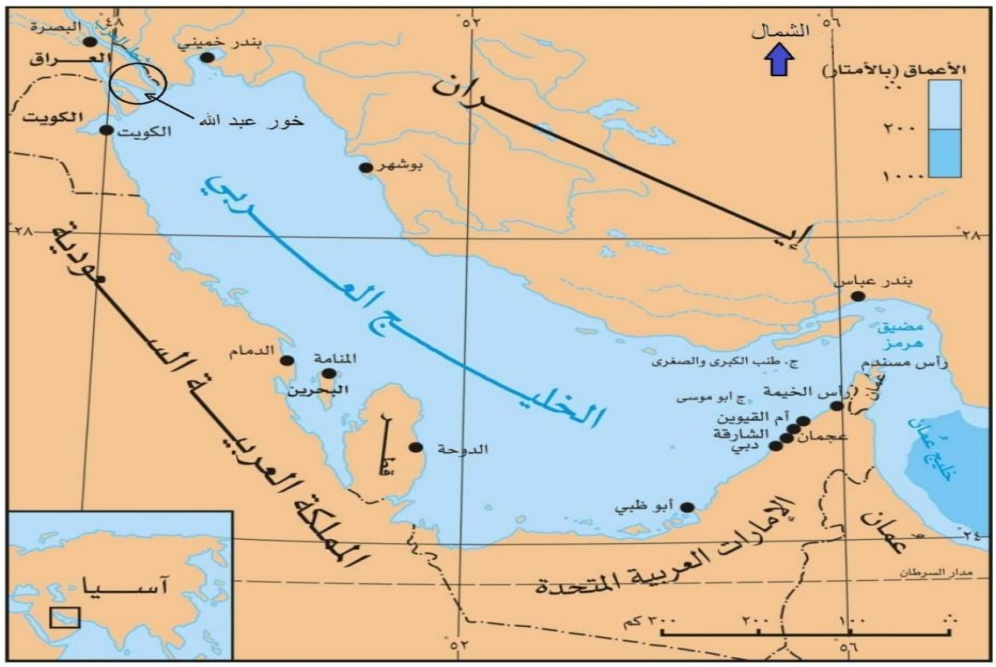

المصدر: سوسن صبيح حمدان، الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الإدارة المشتركة العراقية _ الكويتية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 57 (بغداد:2017) ، ص103.

يتمتع ممر خور عبد الله من الناحية الاقتصادية بأهمية كبيرة للعراق وذلك لموقعه البحري المهم في تنشيط التجارة العراقية وازدهار التصدير والاستيراد من وإلى العراق وباقي دول العالم باعتباره الممر الدولي الوحيد للعراق من حيث اطلالته وانفتاحه على البحار، إذ إن تعطيل الملاحة أو تقييدها ينعكس مباشرة على كفاءة قطاع النقل البحري ويؤدي إلى خسائر كبيرة في التنافسية مقارنة بموانئ دول الجوار الكويت، إيران، والإمارات، وأن العمل على تطوير البنية التحتية في هذا الممر يُعزز تكامل العراق في سلاسل الإمدادات العالمية ويتيح له الاستفادة من الزيادة المتوقعة في التجارة البحرية بمنطقة الخليج والبحر الأحمر وانفتاح العالم له[1].

[1] _ حازم حميد جبر، إلغاء المحكمة الاتحادية العراقية لاتفاقية خور عبد الله مع الكويت وأثرها في مستقبل العلاقات بين البلدين، **مجلة دراسات البصرة**، جامعة البصرة، العدد (59)، 2025، ص 197_198.

ثانيًا: ارتباط ملف خور عبد الله بمشاريع استراتيجية أخرى مثل ميناء الفاو الكبير

يرتبط ملف خور عبد الله ارتباطا استراتيجيًا مع مشروع ميناء الفاو الكبير (وكما موضح في الخارطة رقم2) الذي يُتوقع أن يكون من أضخم المشاريع المينائية في الشرق الأوسط بطاقة استيعابية هائلة تربط آسيا بأوروبا عبر العراق وإن نجاح هذا المشروع يعتمد بصورة مباشرة وأساسية على ضمان وحرية سير وأمن الملاحة في خور عبد الله بوصفه الممر الرئيسي الذي تمر عبره السفن المتجهة إلى ميناء الفاو الكبير الذي يصنف ضمن أكبر عشرة موانئ في العالم ويحتل المرتبة الثانية عشرة عالميًا من حيث الحداثة والتميز في الموقع الجغرافي المهم فهو يشكل حلقة وصل استراتيجية بين قارة آسيا وقارة أوروبا مما يجعل حركة النقل التي تتم من خلاله أسرع من المرور عبر قناة السويس[1]

خارطة (2) ارتباط خور عبد الله بميناء الفاو الكبير

المصدر: علي نجاة، تصورات واستراتيجيات الكويت وإيران تجاه مشروع ميناء الفاو الكبير، **مركز البيان**، للدراسات والتخطيط، 2024، ص 10.

[1] _ حمدية شاكر مسلم الايدامي و أمجد راضي حسن الزهدي، **الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق**، (بيروت/ النجف الاشرف، سبتمبر/أيلول2023)، ص79.

ان هذا الارتباط قد جعل من الاتفاقية مع الكويت قضية ذات بُعد تنموي أكثر من كونها نزاع حول الحدود، ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن العراق لا يمكن أن يحصل على المنفعة الاقتصادية لميناء الفاو الكبير دون حصول تسوية قانونية مستقرة لمسار الملاحة المشتركة بين البلدين، وان حدوث أي توتر سياسي أو قانوني حول الخور يهدد بتقويض فرص العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية و إدماجه في مشروع (الحزام والطريق الصيني) فبما يتمتع به العراق من أهمية جيوستراتيجية حرصت الصين على تعزيز مشاركة العراق في هذه المبادرة مستفيدة بذلك من موقعه الجغرافي الذي يتوسط أكبر الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي، فضلاً عن امتلاكه مخزوناً كبيراً من موارد الطاقة كالنفط والغاز، اضافة الى أن الاستقرار الملاحي يتيح للعراق منافسة الموانئ الإقليمية الكبرى مثل جبل علي والدوحة مما يؤدي إلى تحويله لعقدة لوجستية محورية مهمة في التجارة الدولية [1].

يتضح من خلال ما سبق ان خور عبد الله لا تنحصر أهميته في بعد قانوني أو سياسي فقط بل يتداخل مع أبعاد اجتماعية واقتصادية واستراتيجية أشمل وأوسع ، و أنّ التفسيرات القانونية والسياسية للاتفاقية أسهمت في خلق مساحة واسعة من الخلافات بين السلطات الدستورية العراقية، وقد أعادت إلى الواجهة أسئلة السيادة والشرعية الدستورية هذا من ناحية، اما من ناحية أخرى فقد ظهر أثر الرأي العام والحركات الاجتماعية كعامل ضغط كبير على صناعة القرار، حيث دفعت الحملات الإعلامية والاحتجاجات الشعبية باتجاه تبنّي مواقف أكثر تشددًا وذات جدية اكثر من قبل الحكومة العراقية ، وهو ما جعل الملف أداة للمزاوجة بين الخطاب الوطني ومتطلبات العلاقات العراقية الدولية، وقد برز للاتفاقية أبعادًا اقتصادية وتنموية ذات أهمية كبرى، إذ يعد خور عبد الله منفذًا أساسيًا لقطاع النقل البحري العراقي، إضافة إلى ارتباطه بصورة مباشرة بمشروع ميناء الفاو الكبير باعتباره مشروعًا استراتيجيًا كبيرا قد يعيد رسم موقع العراق في خارطة التجارة العالمية.

ومن خلال ذلك يتضح أن أي معالجة موضوعية لملف خور عبد الله يجب تمعن النظر بها بوصفه قضية مركبة تمزج بين القانون والسياسة والاقتصاد والمجتمع، وأن النجاح في حسم هذا الملف يتطلب توافقًا وطنيًا داخليًا قائمًا على الشفافية والتواصل مع الرأي العام، بالتوازي مع إدارة حوار دبلوماسية متوازنة مع الكويت يتم فيها مراعاة المصالح المشتركة بين البلدين وعندها فقط يمكن للعراق تحويل هذا الملف من ساحة صراع إلى رافعة للتنمية والاستقرار الإقليمي وانفتاح أبوابه نحو التجارة العالمية .

[1] _ حرير عصام محمد، الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق في مستقبل العراق، **مركز دراسات دولية**, العدد(97)، 2024/4/30، ص 591.

المبحث الثاني

التوازنات الاقليمية وابعادها في السياسة الخارجية العراقية

تُعدّ التوازنات الإقليمية إحدى الركائز الجوهرية لفهم مسار السياسة الخارجية العراقية، لاسيما في ظل موقع العراق الجيوسياسي الحساس بين قوى إقليمية متنافسة مثل إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، إذ يجد العراق نفسه أمام تحديات متشابكة تتمثل في إدارة توازن دقيق بين مصالحه الوطنية ومتطلبات البيئة الإقليمية المضطربة، ويزداد هذا التحدي تعقيدًا مع تصاعد الأزمات الأمنية والاقتصادية، وما يرافقها من تدخلات إقليمية ودولية تسعى إلى إعادة صياغة موازين القوة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

المطلب الأول: البعد العراقي– الكويتي

تشكل اتفاقية خور عبد الله الموقعة عام 2012 محطة أساسية في مسار العلاقات العراقية–الكويتية حيث تم التوصل إليها بعد سنوات طويلة من التوترات التي رافقت مسألة ترسيم الحدود البحرية، هدفت الاتفاقية إلى وضع إطار قانوني للتعاون الملاحي بين البلدين بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم 833 لعام 1993، الذي رسم الحدود البحرية بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990[1] ، وبالرغم من الطابع القانوني هذا إلا أن الاتفاقية لم تخلُ من أبعاد سياسية واستراتيجية معقدة.

أولا: البعد العراقي – جدلية السيادة والإرث الدولي

الجانب العراقي تعامل مع هذه الاتفاقية من زاوية أكثر تعقيدًا إذ اعتبرتها بعض القوى السياسية والرأي العام العراقي امتدادًا لما يُسمى (بالإرث المفروض) من قرارات مجلس الأمن عقب الغزو خصوصًا القرار 833، وبناءً على ذلك نظر إليها الكثيرون على أنها ليست تسوية عادلة بل تنازل قسري انتقص من سيادة العراق البحرية، وزاد من حدة هذا الشعور أن الاتفاقية تزامنت مع بروز مشروع ميناء الفاو الكبير، الذي يراه العراق أداة لتعزيز مكانته الاقتصادية وربطه بالممرات الدولية، ومن هذا المنظور، فإن الاتفاقية مثّلت من قبل الشارع العراقي على انها عقبة أمام استعادة السيادة الكاملة على الممرات البحرية الحيوية .

[1]– طالب حسين حافظ ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية–الكويتية ، **مجلة دراسات دولية**، العدد53، 2012، ص176.

ثانيا: البعد الكويتي – تثبيت المصالح البحرية

من وجهة النظر الكويتية فأن هذه الأتفاقية جاءت لتعزيز السيادة وترسيخ الحقوق البحرية التي أقرتها الشرعية الدولية بعد 1991 ، فقد ارتبطت مباشرة بمشروع ميناء مبارك الكبير الذي شرعت الكويت في إنشائه عام 2011 على جزيرة بوبيان، والذي يُنظر إليه كأحد أكبر المشاريع الاستراتيجية في الخليج العربي ،وبذلك رأت الكويت أن الاتفاقية وفّرت أساسًا قانونيًا يضمن حرية الملاحة في خور عبد الله ويحمي مصالحها الاقتصادية، فضلًا عن كونها وسيلة لتحديد أي مطالب عراقية مستقبلية قد تُضعف موقفها التفاوضي .

ثالثا: التنافس البحري كخلفية للعلاقات الثنائية

من خلال هذا التباين، برزت حالة من التنافس البحري غير المعلن بين الدولتين فالكويت سعت إلى حماية مشاريعها البحرية وضمان سيادتها بدعم الشرعية الدولية، في حين ظل العراق ينظر إلى الاتفاقية كنتاج للقيود الدولية التي تحدّ من قدرته على تطوير بنيته البحرية بحرية كاملة، هذا التناقض جعل من اتفاقية خور عبد الله إطارًا قانونيًا ظاهره التعاون وباطنه التنافس، وهو ما جعلها محل جدل مستمر داخل العراق حيث طالبت أطراف سياسية بإلغائها أو إعادة النظر فيها، معتبرة أنها تمثل مساسا مباشرا بسيادة العراق البحرية وبالتالي تضعف قدرة العراق على التحكم في ممراته المائية الاستراتيجية وتؤثر سلبا في سيادته البحرية وحقوقه في مياهه الأقليمية[1].

وبذلك يمكن القول ان أتفاقية خور عبد الله لم تنه الخلاف البحري بقدر ما أعادت صياغته ضمن اطار قانوني جديد يقوم على معادلة غير متوازنة، ففي الوقت الذي استفادت فيه الكويت من الأتفاقية لترسيخ مصالحها البحرية وضمان استراتيجيتها الاقتصادية المستقبلية ، ظل العراق ينظر إليها على انها قيداً على سيادته ونتاجا مباشرا للضغوط الدولية، ومن هنا فأن ملف خور عبد الله يمثل نقطة التقاء بين التعاون المعلن والتنافس المستتر، وهو ما يفتح الباب امام البعد الأوسع المرتبط بالإقليم والجوار الجغرافي للعراق.

[1] – ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 1990(دراسة في الجيوبولتيك) ,رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العربية للعلوم الانسانية ،قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء،2022،ص121.

المطلب الثاني: التأثير الإيراني والخليجي

لا يمكن فهم تعقيدات ملف خور عبد الله وما يتصل به من مشروعات موانئ وممرات لوجستية (ميناء الفاو الكبير–العراق، وميناء مبارك الكبير–الكويت) بمعزل عن توازناتٍ أوسع تُديرها إيران ومنظومة مجلس التعاون الخليجي، فقرارات الاستثمار والبيانات السياسية وحتى الأحكام القضائية ذات الصلة تتأثر بشبكة من المصالح البحرية والبرية العابرة للحدود بما فيها خطوط الإمداد والربط السككي وممرات الطاقة والتجارة، يهدف هذا المطلب إلى تحليل أبعاد التأثير الإيراني والخليجي على مسار النزاع /التعاون العراقي– الكويتي في خور عبد الله من خلال ثلاث زوايا وهي كالاتي:

1_ الرؤى والاستراتيجيات البحرية واللوجستية .

2 _ أدوات الضغط والتأثير السياسي .

_ 3 الانعكاسات على خيارات العراق التفاوضية وموقعه في سلاسل الإمداد .

أولًا: التأثير الإيراني – بين الربط السككي وممرات التجارة البحرية

1_ الربط السككي شلامجة – البصرة:– يُمثّل المشروع رافعةً استراتيجية لإيران للنفاذ المباشر إلى جنوب العراق والخليج وربط تدفقات الركاب والبضائع من عمق آسيا الوسطى عبر إيران إلى العراق مع إمكان امتداده لاحقًا غربًا، وقد وُضع حجر الأساس للمشروع في أيلول/سبتمبر 2023 بطولٍ يقارب 32 كم للمرحلة الأولى مع توقّعاتٍ لزيادة القدرات إلى ملايين الركاب والبضائع سنويًا، هذا الربط يخلق بديلاً بريًا– سككيًا جزئيًا عن الاعتماد البحري الخالص عبر خور عبد الله، ويؤثر – نظريًا – في جدوى بعض سيناريوهات توسيع طاقة موانئ الجنوب العراقي إذا لم تُصمم تكامليًا مع مشروع الفاو .

2_ تقاطع المصالح مع ميناء الفاو:– تُظهر الابحاث والدراسات أن إيران تنظر إلى الفاو بوصفه فرصة لتعزيز التجارة البينية إذا ما أُدمج مع شبكاتها البرية والسككية (إيران–العراق)، لكنه أيضًا منافس محتمل لموانئ جنوب إيران إن اتجه العراق لصيغة ممرات بحرية عميقة ومستقلة بالكامل، لذا توازن طهران بين تشجيع الربط (لتعظيم العوائد العابرة) وبين الحذر من أن يتحول الفاو إلى محور ترانزيت ينافس موانئها[1] .

[1] _Nejat, A. (2025, December 16). Iraq's 'Development Road' project and Iran's strategic dilemma: What are the possible scenarios? Raseef22. Retrieved from https://raseef22.net/english/article/1101394-iraqs-development-road-project-and-irans-strategic-dilemma-what-are-the-possible?.

3_ الأثر غير المباشر على ملف خور عبد الله: كلما ازداد وزن ممرات الربط البرية – السككية زادت قدرة العراق على تنويع أدوات الوصول للأسواق هذا ما يمنحه هامش مناورة تفاوضيًا في القضايا البحرية مقابل ذلك، أي تعثّر في مشروعات الربط قد يعيد تكثيف الاعتماد على الملاحة عبر خور عبد الله ويُضعف موقف بغداد التفاوضي هذه المعادلة تفسر جانبًا من الاهتمام الإيراني بالتسريع في الربط وضبط توازن منافسة تكامل مع مشروع الفاو.

ثانيًا: التأثير الخليجي – توحيد الموقف حول الشرعية الدولية وتثبيت الإطار القانوني

1_ بعد حكم المحكمة الاتحادية في العراق (أيلول/سبتمبر 2023) بعدم دستورية قانون التصديق على اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله، كان موقف مجلس التعاون الخليجي بتبني بياناتٍ متعاقبة تشدد على احترام سيادة الكويت ووحدة أراضيها والالتزام بجميع القرارات الأممية ذات الصلة لا سيما قرار مجلس الأمن 833 (1993)، والدعوة إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية والالتزام باتفاقية 2012 المودَعة لدى الأمم المتحدة، هذا الإجماع الخليجي يحوّل الملف من ثنائي (عراق–كويت) إلى إطارٍ خليجي جامع يمنح الكويت ظهرًا دبلوماسيًا صلبا[1].

2_ ترصد الدراسات العربية الأكاديمية تأثيرات ميناء مبارك على توازنات القوى المينائية في شمال الخليج من حيث تقليص هامش المناورة أمام الموانئ العراقية إن لم يُستكمل مشروع الفاو وفق رؤية تكاملية ، بالنسبة للكويت ترى ان مشروع مبارك سيعزز تجارتها ويعود بالنفع عليها وبالتالي يعد مركزًا لوجستيًا إقليميا ويُستثمر خليجيًا كجزء من ممرات بحرية آمنة تدعمها الشرعية الدولية في خور عبد الله [2] ، هذا التموضع يمنح دول الخليج مصلحةً مباشرة في تثبيت الاتفاقية كإطار حاكم للملاحة وبالتالي عد ميناء مبارك الكبير كأداة تموضع اقليمي .

3_ رافق الموقف الخليجي تحرّكات كويتية ثنائية شملت مذكرات احتجاج كذلك حمل الملف إلى المنظمات الإقليمية [3] لتقليص فرص إعادة التفاوض كما تُسهم البيئة الخليجية الاستثمارية–اللوجستية (شبكات

---

[1] _ Consilium. (2023, October 10). Co-Chairs' statement of the 27th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting. Council of the European Union. Retrieved from https://www.consilium..

[2] – رعد خضير صليبي، الثابت والمتغير في العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام2003، ، **مجلة دراسات دولية** ،(جامعة بغداد:2025)، ص282

[3] – الكويت : حكم القضاء العراقي بشأن خور عبدالله به مغالطات ، موقع قناة الجزيرة الإلكتروني متاح على الرابط التالي:

موانئ/مناطق حرة في السعودية والإمارات وقطر) في صياغة (فرصة تكاليف) على العراق إذا طال التعطيل القانوني، بما يعزّز حوافز العودة إلى مسار قانوني– تفاوضي مستقر.

ثالثًا: تفاعل التأثيرين على خيارات العراق التفاوضية

1_ بعدٌ قانوني– سياسي داخلي: قرار المحكمة الاتحادية العراقية في 4 أيلول 2023 قلب المشهد القانوني وأثار سلسلة ارتدادات دبلوماسية مع الكويت والخليج [1]، وتظهر دراسات مراكز أبحاث عراقية أن استمرار الجدل الداخلي يُضعِف وضع التفاوض الخارجي ويستدعي صياغة مقاربةٍ توازن بين موجبات الدستور ومتطلبات التزامات العراق الدولية.

2_ سيناريوهات الاعتدال

أ– سيناريو (التثبيت مع التكييف) تثبيت الإطار القانوني للملاحة اتفاقية 2012 وملاحقها مع تفاهمات تشغيلية تحمي سلاسة الوصول إلى الفاو وتقلص آثار أي إنشاءات مقابلة (على الضفة الكويتية) مستندة إلى قواعد الملاحة والسلامة والبيئة البحرية، هذا المسار يحظى بدعم خليجي ويخفف الحساسية الكويتية لكنه يفتقر الى التنسيق الفعال في الملفات الحيوية مثل الأمن البحري أو مشاريع الطاقة ، مما يجعل العلاقة قائمة لكن غير منتجة [2] .

ب – سيناريو (تنويع الممرات) تسريع الربط السككي والطرق البرية العابرة (إيران–العراق) ودمجها وظيفيا مع الفاو من اجل تقوية مركز العراق التفاوضي من دون كسر الإطار القانوني البحري، حيث ان نجاح هذا السيناريو يحتاج توافقات أمنية – جمركية واضحة حتى لا ينظر إليه كالتفاف على الإطار الملاحي .

https://www.aljazeera.net/news/2023/9/21/

[1] حازم حميد جبر، مصدر سبق ذكره، ص 211.

[2] –3 محمد الفلاحي، اشكالية التنسيق الثنائي في العلاقات العربية–العربية، **مجلة الدراسات السياسية** ،جامعة النهرين،العدد66، (بغداد: 2023)، ص 123.

المطلب الثالث: البعد الدولي والتدخل الخارجي

تعدّ قضية خور عبد الله من الملفات ذات البعد الدولي المركب، إذ لم تقتصر على كونها خلافًا حدوديا بحريا بين العراق والكويت بل تحوّلت إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح قوى دولية وإقليمية كبرى، فالاتفاقية التي أبرمت عام (2012) جاءت في سياق الالتزامات المفروضة على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار 833 لسنة (1993)، الذي رسم الحدود البرية والبحرية بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية بناء على توصيات لجنة ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة [1] ،هذا القرار الذي صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عدّ من منظور عراقي تدخلا مباشرًا في سيادته الوطنية، في حين اعتبرته الكويت إطارا دوليا ضامنا لاستقرار حدودها البحرية

وقد أسهمت الأمم المتحدة في لعب دور محوري من خلال الإشراف على تنفيذ هذه القرارات، ما منحها ثقلاً قانونيًا دوليًا غير أنّ استمرار العراق في النظر إلى هذه الالتزامات على أنها إرث قسري فُرض عليه في ظل ظروف استثنائية، جعل التدخل الدولي عاملًا دائمًا في توتير العلاقات الثنائية إذ أصبحت أي محاولة عراقية لإعادة النظر في الاتفاقية تُواجَه بالرفض الدولي الصريح.

من ناحية أخرى، فإن التدخل الخارجي لم يقتصر على القوى الغربية بل شمل أيضًا القوى الدولية الصاعدة مثل الصين وروسيا، فالصين ضمن استراتيجيتها في مبادرة (الحزام والطريق) أبدت اهتمامًا كبيرًا بموانئ الخليج ومنها ميناء مبارك ومشروع ميناء الفاو الكبير ومن ذلك الحين تشهد المنطقة تصاعد ملحوظ للسياسة الصينية في المنطقة وتأسيس شراكات استراتيجية شاملة [2]، أما روسيا فقد حاولت استثمار علاقتها مع العراق لتعزيز حضورها في الخليج العربي لكنها ظلت مقيدة بتوازناتها مع الكويت والدول الخليجية الأخرى .

إن هذا البعد الدولي يُظهر أن قضية خور عبد الله لا يمكن فصلها عن ديناميكيات النظام الدولي حيث تلتقي الاعتبارات الجيوسياسية مع المصالح الاقتصادية الكبرى في إطار تدخل خارجي يسعى للحفاظ على استقرار الملاحة وحماية إمدادات الطاقة لكنه في الوقت ذاته يكرّس القيود المفروضة على السيادة العراقية، وبالتالي

---

[1] 1– أحمد فارس أدريس ، إشكالية خور عبدالله بين العراق والكويت : بين السيادة والالتزام الدولي، مقالة قانونية تخصصية، جامعة الموصل– كلية الحقوق ,2025، متاح على الرابط التالي: https://uomosul.edu.iq

[2] – عبد الله العلي، 2022، شراكة استراتيجية بين دول الخليج والصين, متاح على الرابط التالي: https://www.alkhalee

فإن الاتفاقية مثلت نموذجًا حيًا لكيفية تفاعل العوامل المحلية والإقليمية مع الضغوط الدولية لتنتج وضعًا معقدًا يستعصي على الحلول الثنائية البسيطة في ضوء التحولات البيئية الإقليمية والدولية .

اولا: الاطار الاممي والقانوني للنزاع

1 – قرارات مجلس الامن كأساس لترسيم الحدود

تعود جذور النزاع إلى قرارات مجلس الأمن الصادرة عقب الغزو العراقي للكويت عام 1990، وبخاصة القرار 833 لسنة 1993 الذي رسّم الحدود البرية والبحرية بين الدولتين تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تم تنفيذ القرار بموجب إشراف لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود، مما منح الطابع الإلزامي للترسيم البحري في خور عبد الله ،يرى العراق أن هذا القرار فُرض في ظروف استثنائية بعد الحرب ما جعله ترسيمًا قسريًا لا يعكس مبدأ الرضا المتبادل بين الدول كما ينص عليه القانون الدولي[1] .

2– دور الأمم المتحدة في ضمان الأمن البحري الخليجي

مارست الأمم المتحدة دورًا فاعلًا في مراقبة الالتزام بترسيم الحدود، وإصدار التقارير الدورية حول تنفيذ العراق لبنود الاتفاقيات اذ أسهمت هذه الرقابة في تعزيز الموقف الكويتي باعتباره الطرف الملتزم بالشرعية الدولية، بينما وضعت السياسة الخارجية العراقية في موقف دفاعي دائم أمام المجتمع الدولي ، يعكس هذا الدور الأممي اتجاهاً نحو تدويل قضية خور عبد الله، وتحويلها من نزاع ثنائي إلى قضية أمن إقليمي ذات امتدادات دولية.

ثانيًا: تأثير القوى الكبرى في إعادة تشكيل موازين القوى

1– الولايات المتحدة الأمريكية: ضمان الاستقرار وتقييد المناورة العراقية

مثّلت الولايات المتحدة بعد عام 2003 الفاعل الدولي الرئيس في إعادة صياغة البيئة الأمنية والسياسية في العراق حيث دعمت واشنطن الاتفاقية العراقية–الكويتية عام 2012، وعدّتها خطوة ضرورية لدمج العراق في النظام الإقليمي وفق الترتيبات الأمنية الخليجية ،من خلال وجودها في الخليج سعت الولايات المتحدة إلى ضمان أمن الممرات الملاحية وتثبيت الحدود البحرية بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها الخليجيين ،نتيجة لذلك أدى هذا الدور إلى تقييد حرية السياسة الخارجية العراقية، التي باتت تتعامل مع ملف خور عبد الله ضمن هامش ضيق تحدده التزاماتها تجاه واشنطن ،كما مثلت الأمم المتحدة أداة رئيسية لتدويل القضية عبر تشكيل

[1] – يحيى الكبيسي، ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية ، صحيفة القدس العربي ، مقال نشر على الموقع الالكتروني التالي :https://www.alquds.co.uk.

لجان فنية متخصصة لتخطيط الحدود وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وهو ما اضفى طابعا قانونيا دوليا على خور عبد الله بوصفه ممرا بحريا خاضعا لترتيبات ما بعد الصراع وليس مجرد تفاوض ثنائي بين دولتين متجاورتين [1]، وبهذا تحول خور عبدالله الى نموذج لتأثير التدخل الخارجي في إعادة تشكيل موازين القوى اذ تحقق استقرار بحري نسبي مقابل تقليص واضح لهامش السيادة العراقية في إدارة احد اهم منافذه البحرية ضمن الإطار القانوني الدولي لقانون البحار وتسويات ما بعد المنازعات المسلحة .

2- الاتحاد الأوروبي وبريطانيا: دعم الشرعية الدولية واستقرار الممرات البحرية

اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا داعما للقرارات الأممية، معتبرا أن أي تعديل للحدود البحرية يجب أن يتم عبر الأطر القانونية الدولية، شكّلت بريطانيا بوصفها قوة استعمارية سابقة في الخليج، حلقة وصل تاريخية في ترسيخ الإطار القانوني للحدود بين العراق والكويت هذا الموقف الأوروبي عزز فكرة أن قضية خور عبد الله تتجاوز السيادة الثنائية لتصبح جزءًا من الاستقرار البحري العالمي المرتبط بتجارة الطاقة.

ثالثًا: القوى الدولية الصاعدة وتوازنات النفوذ البحري

1_ الصين بين البعد الاقتصادي والاستراتيجي عبر مبادرة الحزام والطريق واهميتها

تمثل منطقة الخليج، بما فيها الممرات البحرية العراقية–الكويتية، محورًا استراتيجيًا في مبادرة الحزام والطريق وبذلك تهتم الصين بتطوير ميناء الفاو الكبير العراقي وميناء مبارك الكبير الكويتي، في إطار ربطهما بشبكة الموانئ الصينية وربط اقتصاديات دول ومناطق العالم المختلفة بالاقتصاد الصيني الممتدة نحو أوربا [2]،هذا الاهتمام ينعكس في دعم الصين لاستقرار الحدود البحرية، لتأمين مرور التجارة وتجنب أي صراع قد يهدد خطوط الإمداد الطاقوي.

2 _ روسيا و توازن الحذر بين المصالح العراقية والخليجية

تسعى روسيا إلى تعزيز علاقاتها مع العراق عبر التعاون الطاقوي والعسكري، لكنها تتعامل بحذر مع قضية خور عبد الله لتجنّب الإضرار بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وهذا ما يُفسَّر الموقف الروسي في

[1] - United Nations. (1993). Report of the Secretary-General on the implementation of Security Council Resolution 833 (1993).

[2] - خالد موسى جواد , فيصل شلال عباس , السياسية الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي وافاقها المستقبلية , **المجلة السياسية الدولية** ,جامعة بغداد، العدد (61) , ص 93.

ضوء سعيها لإيجاد توازن جيوسياسي يسمح لها بالحفاظ على موقعها كفاعل دولي في الخليج دون الاصطدام بالمحور الأمريكي– الخليجي

رابعًا: التدويل والتأثير في استقلال القرار العراقي

1- تعدد مراكز الضغط الدولي

تداخل الأدوار الأممية والدولية خلق بيئة سياسية معقدة تحد من قدرة العراق على اتخاذ قرار مستقل بشأن ملف خور عبد الله حيث يواجه العراق ضغوطًا متزامنة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، ودول الخليج، مما يجعل خياراتها محدودة بين الامتثال للشرعية الدولية والحفاظ على السيادة الوطنية.

2- تأثير التدويل في إعادة تعريف السيادة العراقية

أدت حالة التدويل إلى ظهور مفهوم "السيادة المقيدة"، أي أن ممارسة العراق لحقوقه البحرية تتم ضمن نظام دولي يفرض التزامات قانونية وسياسية مسبقة [1] ، يبرز من خلال ذلك أن السياسة الخارجية العراقية تجاه خور عبد الله تمثل نموذجًا لمدى تأثر القرارات الوطنية بالبنية الهيكلية للنظام الدولي، خاصة في الدول الخارجة من أزمات طويلة.

[1] – محمد يونس يحيى ، نظام التدويل واثره على مبدأ سيادة الدول ، **مجلة الكتاب للعلوم الانسانية** ، كلية الحقوق/ جامعة الموصل ، مجلد 6، العدد 10،(الموصل: 2023)، ص342.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

أظهر تحليل ملف خور عبد الله أنه أكثر من مجرد اتفاقية بحرية فهو يعكس تعقيدات متشابكة تتعلق بالسيادة الوطنية والشرعية الدولية والتنافس الإقليمي والتوازنات الدولية فمن الناحية الداخلية شكلت الاتفاقية محورًا للجدل القانوني والسياسي حيث استثمرتها القوى العراقية كأداة للضغط السياسي، فيما ظل الرأي العام ينظر إليها باعتبارها انتقاصًا من السيادة، اما على المستوى الاقتصادي فقد ارتبطت الاتفاقية بشكل مباشر بالمشاريع الاستراتيجية مما جعلها عنصرًا مؤثرًا في حسابات التنمية الوطنية .

فمن الناحية الاقليمية فقد تجسد التباين العراقي–الكويتي في ثنائية التعاون–التنافس إذ سعت الكويت إلى تعزيز مكانتها البحرية بدعم الشرعية الدولية، فيما ظل العراق أسير إرث قرارات مجلس الأمن، كما لعبت إيران ودول مجلس التعاون الخليجي دورًا غير مباشر إذ تتقاطع مصالحها مع مستقبل الموانئ والممرات البحرية العراقية.

أما من الناحية الدولية فقد ظهر الدور البارز للولايات المتحدة في ترسيخ الوضع القائم وضمان استقراره في مقابل الحضور المتنامي للصين عبر استثماراتها في مشاريع البنى التحتية، وهو ما يجعل ملف خور عبد الله ميدانًا لصراع النفوذ في الخليج، تتشابك فيه اعتبارات الأمن البحري مع مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى .

الاستنتاجات

1_ السياسة الخارجية العراقية تجاه خور عبد الله محكومة بمزيج من التوازنات الداخلية والضغوط الاقليمية.

2 _ الملف يمثل اختبارا لقدرة العراق على تحقيق توازن استراتيجي بين مصالحه الوطنية ومتطلبات الجوار.

3_ التدخل الخارجي في قضية حور عبد الله ليس مجرد عامل ثانوي بل هو محور موجه لسلوك العراق السياسي والدبلوماسي.

4_ التوازنات بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة ، روسيا، الصين) انتجت نظاما إقليميا مركبا يربط أمن الخليج بالاستقرار البحري العالمي

5_ إن استمرار التدويل الأممي للنزاع يعكس محدودية قدرة العراق على إعادة التفاوض دون دعم دولي أو تحول في موازين القوى الإقليمية.

6_ تظهر قضية خور عبد الله بوضوح التقاطع بين القانون الدولي والسياسة الواقعية حيث تتجسد معادلة القوة في صيغة قانونية تحكم العلاقات بين الدول الصغيرة والقوى الكبرى .

التوصيات

1 – تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لتقليل التوترات وذلك عن طريق ربط ملف خور عبدالله بمشاريع استراتيجية مثل ميناء الفاو الكبير بما يضمن تعزيز موقع العراق كممر بحري– تجاري رئيسي في المنطقة.

2 _ على العراق ان يسعى الى إعادة صياغة الاتفاقية عبر آليات دبلوماسية ثنائية تضمن تحقيق التوازن بين مصالحه ومصالح الكويت مع مراعاة التطورات الاقليمية .

3 _احتواء الضغوط الداخلية وذلك بتطوير خطاب سياسي وأعلامي وطني يوازن بين الاعتبارات السيادية ومتطلبات الشرعية الدولية بما يقلل من التوظيف السياسي السلبي للاتفاقية .

4 _تنويع الدعم الدولي من خلال الاستفادة من الحضور الاوربي والصيني الى جانب الأمريكي في مشاريع الموانئ والطاقة بما يتيح للعراق هامش مناورة اوسع في صياغة سياسته البحرية .

5_ العمل على فتح قنوات حوار موسعة مع مجلس التعاون الخليجي وايران لتجنب جعل خور عبد الله ساحة صراع نفوذ وتحويله الى رافعة للتعاون الاقتصادي والامني .

6 _ مراجعة الدساتير والقوانين العراقية لمنع اية فرص للجدل القانوني مستقبلاً وضمان توافق وطني حول القرارات الاستراتيجية.

Conclusion:

In conclusion، the analysis of the Khor Abdullah file reveals that it is more than just a maritime agreement; it reflects complex issues related to national sovereignty، international legitimacy، regional competition، and international balances. Domestically، the agreement became a focal point of legal and political debate، with Iraqi forces exploiting it as a tool for political pressure، while public opinion continued to view it as an infringement on sovereignty. Economically، the agreement was directly linked to strategic projects، making it a significant factor in national development calculations.

Regionally، the Iraqi-Kuwaiti divergence manifested itself in a duality of cooperation and competition. Kuwait sought to bolster its maritime position with the support of international legitimacy، while Iraq remained bound by the legacy of UN Security Council resolutions. Iran and the Gulf Cooperation Council (GCC) states also played an indirect role، as their interests intersect with the future of Iraqi ports and maritime routes. From an international perspective، the United States has played

a prominent role in consolidating the status quo and ensuring its stability، in contrast to the growing presence of China through its investments in infrastructure projects. This makes the Khor Abdullah issue an arena for the struggle for influence in the Gulf، where maritime security considerations are intertwined with major economic development projects.

المصادر :

اولا: الكتب العربية والمترجمة

1-الأيدامي ،حمدية شاكر مسلم و أمجد راضي حسن الزهدي، **الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق،** ط 1، بيروت/ النجف الاشرف، 2023.

ثانيا: الدوريات والمجلات

1- أدريس أحمد فارس ، إشكالية خور عبدالله بين العراق والكويت : بين السيادة والالتزام الدولي، مقالة قانونية تخصصية، كلية الحقوق ،جامعة الموصل، 2025.

2- حمدان، سوسن صبيح ، الملاحة في خور عبد الله واتفاقية الإدارة المشتركة العراقية _ الكويتية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** / قسم الدراسات الجغرافية.

3- جبر، حازم حميد ، إلغاء المحكمة الاتحادية العراقية لاتفاقية خور عبد الله مع الكويت وأثرها في مستقبل العلاقات بين البلدين، **مجلة دراسات البصرة،** جامعة البصرة، السنة العشرون ، العدد (59) (حزيران 2025).

4- محمد , حرير عصام ، الأبعاد الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق في مستقبل العراق، **مركز دراسات دولية**, العدد(97)، 2024/4/30.

5- جواد، خالد موسى, فيصل شلال عباس , السياسية الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي وافاقها المستقبلية , **المجلة السياسية الدولية** , العدد (61) .

6- عمران، خلود موسى ومريم خير الله خلف، واقع الموانئ العراقية وآفاق المستقبل (ميناء الفاو الكبير أنموذجاً) ، **مجلة دراسات البصرة،** جامعة البصرة، العدد 13، 2012.

7- كرجي، رضا محمدي و وسام راضي محسن ، تأثيرات الأحزاب السياسية على الوظيفة العامة في العراق و لبنان، **مجلة الجامعة العراقية،** المجلد (٧٣) العدد (٣)، كانون الثاني لسنة 2025.

8- صليبي ،رعد خضير ، الثابت والمتغير في العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام2003، ، مجلة دراسات دولية ،جامعة بغداد، ، 2025.

9- حافظ، طالب حسين ، ميناء مبارك وآفاق العلاقات العراقية-الكويتية ، مجلة دراسات دولية، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،** جامعة بغداد ، العدد53، بغداد 2012.

10- نجاة، علي ، تصورات واستراتيجيات الكويت وإيران تجاه مشروع ميناء الفاو الكبير، بغداد , **مركز البيان للدراسات والتخطيط.**2024 ،

11-الحميدي، عدنان حبيب ، نجم الدين عبد الله نجم الحجاج، **الأهمية الاستراتيجية للملاحة البحرية التجارية في خور عبدالله،** كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة / قسم الاقتصاد.

12-الهاشمي، عبد الامير ، ازمة الحدود البحرية بين العراق والكويت: قراءة في اتفاقية خور عبدالله ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،** العدد61، 2016.

13-البقيعي، حسام ، العراق دولة ام ازمة نظام؟، **مركز رع للدراسات الاستراتيجية.**2022 ،

14_ يحيى ،محمد يونس ، نظام التدويل واثره على مبدأ سيادة الدول ، **مجلة الكتاب للعلوم الانسانية** ، كلية الحقوق/ جامعة الموصل ، مجلد 6، العدد 10، 2023

15- الفلاحي، محمد ، اشكالية التنسيق الثنائي في العلاقات العربية-العربية، **مجلة الدراسات السياسية**، جامعة النهرين،العدد66، 2023.

16- الكعبي، ياسر رحيم كاظم حسين ، **العلاقات العراقية الكويتية بعد عام 1990(دراسة في الجيوبولتيك)** , رسالة ماجستير منشورة، كلية العربية للعلوم الانسانية ،قسم الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء،2022.

ثالثا : المصادر الالكترونية

1- النعيمي، بدر ، التوظيف السياسي لـ قانون... أداة للحكم، مؤسسة مواطن للدراسات، 16/ مارس /2018، متاح على الرابط التالي : https://muwatin.net.

2- العرداوي، خالد و قحطان اللاوندي وآخرون، التوظيف الحكومي في العراق: حلول سياسية ام اقتصادية ؟، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 12/ آب/2023، متاح على الرابط التالي : https://fcdrs.com

3-خليل، شذا ، الجوانب القانونية والدستورية لإلغاء اتفاق خور عبد الله: السيادة العراقية عند مفترق طرقا، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 21 أبريل/ 2025، متاح على الرابط التالي : https://rawabetcenter.com.

4- الحاج، نصار ، اتفاقية خور عبدالله.. خبراء يفندون الادعاءات ويكشفون التضليل السياسي، واع، بغداد، 2025/27/7، متاح على الرابط التالي : https://ina.iq/ar/reports/239557-.html.

5- وقفة احتجاجية أمام القنصلية الكويتية في البصرة رفضاً لاتفاقية خور عبد الله، المربد، 25 تموز 2025،. متاح على الرابط التالي : https://www.al-mirbad.com.

6- العلي، يوسف ، اتفاق "خور عبد الله" لتنظيم الملاحة مع الكويت.. شرعي أم تجاوز على الدستور؟، الاستقلال، 2025/7/30، متاح على الرابط التالي : https://www.alestiklal.net. :

7- Gulf Research Center. (2022). Enhancing Cooperation on Maritime Security in the Gulf. Gulf Research Center. Retrieved from, https://www.grc.net.

8- الكبيسي، يحيى ، ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية ،صحيفة القدس العربي ، مقال نشر على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.alquds.co.uk/. /

رابعا: المصادر الاجنبية

1_smith, Crispin, and Michael Knights، How Iran Aligned Militias Seized Iraq: Irregular Warfare، Lawfare، and Regime Change،SSRN،7/ April/ 2025.

2-dodge,Toby , and Ranad Marsour،Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq، Research Paper، Middle East and North Africa Programme ،London، June/2021.

3- Nejat, A. (2025, December 16). Iraq's 'Development Road' project and Iran's strategic dilemma: What are the possible scenarios? Raseef22. Retrieved from https://raseef22.net.

4- Consilium. (2023, October 10). Co-Chairs' statement of the 27th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting. Council of the European Union. Retrieved from https://www.consilium.europa.eu/en.

5- Idris, Ahmed Faris. (2025). The issue of the Khor Abdullah between Iraq and Kuwait – between sovereignty and international obligation. University of Mosul, College of Law. Retrieved from https://uomosul.edu.iq/en.

List of sources:

First: Arabic and translated books

1-Hamdiya Shaker Muslim ,Al-Aydami and Amjad Radhi Hassan Al-Zuhdi، The Economic Importance of the Grand Faw Port and its Impact on the Reality of Sustainable Development in Iraq، 1st Edition، Beirut/Najaf Al-Ashraf 2023، September 2023.

Second: Journals and Periodicals

1- Ahmed Fares Adri, Khalaf Khor Abdullah between Iraq and Kuwait: Intervention and International Commitment, Legal Professional, University of Mosul - Faculty of Law, 2025.

2 - Sawsan Sabih Hamdan, Navigation in Khor Judallah and the Convention on the Joint Administration of the Iraqi Community and International / Geographical Studies Department.

3. Hazem Hamid Gabr, the abolition of the Iraqi Federal Court of Khor Abdullah on Kuwait and its impact on the future of relations between the two countries, the Basra University, the Basra Studies Magazine, the year(20) the number of (59),2025.

4. hareer Essam Mohammed, the Strategic Dimensions of the Belt and the Stadium In the future of Iraq, the Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad, 30/4/2024

5- Khaled Moussa Jawad, A.M. Faisal Shallal Abbas, Chinese Foreign Policy towards the Arabian Gulf Region and its Future Prospects, International Political Journal, Issue (61), pp. 90-97.

6- Khaloud Mousa Omran, Merim Khair Allah behind, reality of Iraqi ports and future prospects (Port Fao's portion) model, journal of Basra studies, Basra University, No. 13, Basrah, 2012 .

7- Reza Mohammadi Karji and Wissam Radi Mohsen, the effects of political parties on the public job in Iraq and Lebanon, the Iraqi University Journal, Volume (73) Number (3), January 2001

8- Taleb Hussein Hafez, Port Mubarak, the prospects of Iraqi-Kuwaiti relations, International Students, International Strategic and International Center, Baghdad University, No. 53, Baghdad 2012.
9- Ali Naja, Kuwait's Implications and Strategies and Strategies towards the Faho Big Port project, Center for Statement, Studies and Planning, 2024.
10 - Adnan Habib Al Hamidi, Star El Din Abdullah Star Staring Station, Strategic Importance of Commercial Marine Navigation in Khor Abdullah, Al-Basra Mujaraka, Faculty of Administration and Economics.
11 - Abdul Amir Al Hashemi, the maritime border between Iraq and Kuwait: Reading in the Khor Abdullah Convention, Magazine Al Mustansiriya for Arab and International Students, No. 61, 2016.
12-Hussein Hafez, Mubarak Port and Prospects for Iraqi-Kuwaiti relations, Democratic Studies Center, St.gon - International Post Office, No. 53, Baghdad, 2012 .
13-Hossam al Bazaei , Iraq country or crisis system, A ranch center for strategic studies,2022.
14– Mohammed Younis Yahya, the order of internationalization and its impact on the principle of the sovereignty of the State, the book magazine of human sciences, the Faculty of Law / University of Mosul, Folder 6, No. 10, 2023.
15-Yasser Rahim Kazem Hussein Al Kaabi, Iraqi Relationships Kithuran (1997) (Middle Study), Master of Published, Faculty of Arab Sciences, Department of Applied Geographic, University of Karbala, 2022, p 121.
16- Mohammed Al Fariya, Asian Diagnostic Coordination in Arab-Arabic Relations, Championship of Political Studies, University of Al-Nahrain, No. 66, 2023, p

Third: Electronic Sources

1-Badr Al-Nuaimi، The Political Instrumentalization of Law: A Tool of Governance، Muwatin Foundation for Studies، 16 March 2018. Available at: https://muwatin.net.
2-Khaled Al-Ardawi، Dr. Qahtan Al-Lawandi، et al.، Government Employment Iraq: Political or Economic Solutions?، Al-Furat Center for Development and Strategic Studies، 12 August 2023. Available at: https://fcdrs.com.
3-Shatha Khalil، Legal and Constitutional Aspects of Annulment of the Khor Abdullah Agreement: Iraqi Sovereignty at a Crossroads، Rawabet Center for Research and Strategic Studies، 21 April 2025. Available at: https://rawabetcenter.com.
4-Nassar Al-Hajj، The Khor Abdullah Agreement: Experts Refute Allegations and Expose Political Misinformation، INA (Iraqi News Agency)، Baghdad، 27 July 2025. Available at: https://ina.iq/ar/reports/239557-.html.
5-Protest Rally in Front of the Kuwaiti Consulate in Basra Rejecting the Khor Abdullah Agreement، Al-Mirbad، 25 July 2025. Available at: https://www.al-mirbad.com/detail/185925.

6-Yousef Al-Ali، The “Khor Abdullah” Agreement Regulating Navigation with Kuwait: Legitimate or a Violation of the Constitution?، Al-Istiqlal، 30 July 2025. Available at: https://www.alestiklal.net

Fourth: Foreign Sources

1_ Crispin Smith and Michael Knights، How Iran Aligned Militias Seized Iraq: Irregular Warfare، Lawfare، and Regime Change،SSRN،7/ April/ 2025.

2-Toby Dodge and Ranad Marsour،Politically sanctioned corruption and barriers to reform in Iraq، Research Paper، Middle East and North Africa Programme، London، June/2021.

3- Nejat, A. (2025, December 16). Iraq’s ‘Development Road’ project and Iran’s strategic dilemma: What are the possible scenarios? Raseef22. Retrieved from https://raseef22.net.

4- Consilium. (2023, October 10). Co-Chairs’ statement of the 27th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting. Council of the European Union. Retrieved from https://www.consilium.europa.eu/en.

5- Idris, Ahmed Faris. (2025). The issue of the Khor Abdullah between Iraq and Kuwait – between sovereignty and international obligation. University of Mosul, College of Law. Retrieved from https://uomosul.edu.iq/en.